

سلسلة أوراق بحثية

الحياة اليومية للفلسطينيين

العيش في ظل القانونية وخارجها

ريم البطمة - رامي سلامة - حنين نعامنة

كانون الأول 2018

محررا التقرير:
تشيتان بهات ومضمر قسيس

سلسلة أوراق بحثية

الحياة اليومية للفلسطينيين

العيش في ظل القانونية وخارجها

ريم البطمة - رامي سلامة - حنين نعامنة

كانون الأول 2018

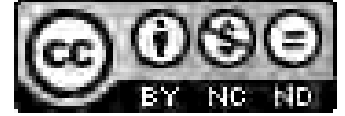
محررا التقرير:
تشيتان بهات ومضر قسيس

الحياة اليومية للفلسطينيين: العيش في ظل القانونية وخارجها ضمن سلسلة: أوراق بحثية

نشر لأول مرة في سنة 2018، بيرزيت

من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، بالشراكة مع مركز حقوق الإنسان، ومركز دراسات الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة بيرزيت 2018.
هذا المنشور مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب
المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.



يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الرابط:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar>

ريم البطمة، رامي سلامة، حنين نعامنة

الحياة اليومية للفلسطينيين: العيش في ظل القانونية وخارجها

26 صفحة، 21×29.7 سم

- | | | | | |
|-------------------|------------------|--------------|------------|------------|
| 1. الحياة اليومية | 2. الأطر الناظمة | 3. القانونية | أ. العنوان | ب. السلسلة |
| 4. الاستعمار | 5. النيوليبرالية | 6. القدس | | |

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

www.muwatin.birzeit.edu



ISBN 978-9950-408-04-3



9 789950 408043

ملخص تنفيذي

يشكل هذا التقرير جزءاً من مشروع "تنظيم الحياة اليومية الفلسطينية" الذي تم بالتعاون بين كلية لندن للعلوم الاقتصادية (LSE) وجامعة بيرزيت.

يهدف التقرير إلى بحث أنماط التحكم وتحولاتها، التي تؤثر على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كما يبحث في تعاطي الفلسطينيين وتفاعلهم مع أنظمة الحكم تلك، والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك. كما يفحص البحث الأطر التنظيمية وكيفية تأثيرها على الحياة اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن دراسة حالات عينية تناولت إسقاطات الأطر الاستعمارية والنيولبرالية على قطاعات وسياسات مختلفة تشمل المزارعين وحياتهم اليومية، وسياسة لمّ الشمل والمكانة "غير القانونية"، إضافةً إلى الحالة العينية لفلسطينيين من حملة "هوية القدس". ويصف التقرير خصائص هذه الأطر التنظيمية ومجالات الحياة اليومية التي تؤثر فيها. وقد ركز الباحثون على معاني الأطر التنظيمية وأبعادها العملية اليومية دون الاقتصار على نتائجها فحسب، وذلك بغية التعمق في معالجة أسئلة البحث المتعلقة بكيفية عيش الناس في ظل هذه الأطر التنظيمية، ومدى تأثيرهم بها.

المحتويات

5	المقدمة.....
6	البحث في حقل "تنظيم الحياة الفلسطينية اليومية".....
6	أسئلة البحث.....
7	المنهجية والعمل الميداني.....
9	السياق الأعم للبحث.....
11	العيش كمزارعين: الاستعمار والنيولبرالية في الحياة اليومية.....
13	زراعة محتضرة.....
14	إجراءات لمّ الشمل: ذوات "غير قانونية" في مستهل الحياة اليومية.....
17	عيش حياة فلسطينية "غير قانونية".....
18	العيش مع "هوية مقدسية".....
19	الهوية المقدسية كإطار تنظيمي.....
21	الأثر على الحياة اليومية.....
23	هوامش القانون (وعدمه) في القدس.....
25	الحياة تحت سلطة الهوية.....
26	الخاتمة.....

المقدمة

لقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة - الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية - تشكيل بنى جديدة للدولة الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين، إضافةً إلى أشكال أخرى من الحكم العسكري والمدني منبثقة عن الاحتلال الإسرائيلي. كما شهد المواطنون الفلسطينيون تحولات كبيرة في تنظيم حياتهم اليومية وإدارتها. ويعتبر حقل دراسات تنظيم الحياة اليومية (والتحكم بها) حقلاً مهماً في علم الاجتماع، إلا أنه قد حظي باهتمام ضئيل نسبياً في الأدبيات العلمية. ولذلك، فهو يشكل مساراً جديداً نسبياً للتحري والبحث، وبخاصة عندما يعالج عدة أطر تنظيمية مترامنة؛ سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية تمس حياة الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال وتشكلها. وتجدر الإشارة إلى أن تبدل وضع المجتمع الفلسطيني من كونه خاضعاً لاحتلال مباشر، إلى كونه يمر بمرحلة "بناء الدولة"، قد أفرز عدداً من الأطر التنظيمية التي تحوّل معنى الحياة الفلسطينية وتعيد تعريفها.

إن الحياة اليومية كونها مجالاً جامعاً لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وخاصة، هي حيز يضم أنظمة متعددة من الحكم تكمل بعضها البعض من جهة، وتتعارض وتتعارض من جهة أخرى. أصبح مفهوم "اليومية" مؤخراً محط تركيز البحث العلمي لعدد من المجالات التي تتجاوز علم الأناسة (الأنثروبولوجيا)، إذ تشمل هذه المجالات علم الاجتماع، والفلسفة، والعلوم السياسية، والقانون، والاقتصاد. لكن يبقى مفهوم الحياة اليومية مفهوماً معقداً ومركباً ويصعب تعريفه على وجه الدقة، إذ إن حدوده واسعة، وتكاد تشمل كل شيء تقريباً، أو بالأحرى أوجهاً بعينها لكل ما يمثل علاقة الفرد بحياته الاجتماعية. وعليه، فإن الحياة اليومية لا تكون دائماً واضحة ومباشرة، كما قد يبدو للوهلة الأولى، كما أنها قد تكون بمثابة حيز يتسم بالاعترا ب حيناً، وحيناً آخر تكون مسرحاً للتواصل أو المواجهة القانونية والاجتماعية، وقد تكون مساحة مخفية، وقد تكون ادعاءً أو تعبيراً غير مباشر عن الاحتياجات والمشاعر والأفكار والمعتقدات والمسارات، بما فيها مسارات رأس المال.

يتجلى أحد الجوانب المعقدة من مفهوم الحياة اليومية من العلاقة الثلاثية التي تجمع ما بين الأنظمة (بغض النظر عن ماهية تلك الأنظمة) والمنظمين (البشر أو المادة) والممارسات الإنسانية. وعليه، فإن الحياة اليومية في هذه العلاقة من التفاعلات الاجتماعية تندرج ضمن الممارسات الإنسانية التي تحدث داخل أي إطار تنظيمي أو خارجه. في السياق الفلسطيني، فإن السلطة المزدوجة التي يعيش تحتها الفلسطينيون (السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل)، إضافةً إلى التنظيمات الموروثة من الإدارات السابقة التي حكمت فلسطين، بما في ذلك الانتداب البريطاني (1917 - 1948)، والأردن ومصر (1948 - 1967)، جميعها ولدت أنظمة قانونية متعددة تحكم جوانب مختلفة، ولكن متقاطعة، من حياة الفلسطينيين. يشمل ذلك الأنظمة القانونية المدنية والعسكرية والدينية الفلسطينية والإسرائيلية، وبعضها برز من السياقات التاريخية المختلفة، لكنها جميعها الآن مرتبطة بظروف السلطة تحت الاحتلال.

إضافةً إلى ذلك، طورت الجهات الحكومية التابعة للسلطة الفلسطينية حكمها لشؤون الحياة اليومية التي تخص الفلسطينيين بطرق مستقلة جزئياً، ومعتمدة جزئياً على الإدارة الإسرائيلية البيروقراطية المدنية والعسكرية. كما إن الأحكام والأطر التنظيمية المتعلقة بالجهات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة (مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) هي، أيضاً، ذات تأثير في المجتمع الفلسطيني. إضافةً إلى ذلك، طورت الجهات غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، جوانب تنظيمية قوية تضيف إلى البعد العالمي لتنظيم المجتمع الفلسطيني.

ثبتت إسرائيل الفصل عنوة بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بعد الانتفاضة الثانية، وبعد بناء ما يسمى بجدار الفصل في بدايات القرن الحادي والعشرين، وعمدت إلى التمييز المادي والقانوني بين هذه المناطق جميعها. قاد ذلك إلى آثار تنظيمية متعددة تعتمد على متغيرات عدة، من

ضمنها اختلاف الهويات كما في حالة "هوية القدس"¹ واختلاف المواقع مثل (قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، وما إلى ذلك). ولم يقتصر أثر التبعات السياسية لمثل هذه التمييزات الإدارية والمادية على المشاركة السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني فحسب، بل كذلك على كيفية تفاعل قطاعاته المختلفة الخاضعة لهذه التقسيمات مع القانون ذاته.

لقد ظلت الدراسات الحالية (غير الأكاديمية بغالبيتها)² حول الأطر التنظيمية وتنظيم الحياة اليومية في السياق الفلسطيني، بشكل كبير، حبيسة وجهات النظر القانونية، وبخاصة القانون ببعده المؤسساتي وآلياته. إضافة إلى ذلك، لم تربط الأبحاث القانونية الأطر التنظيمية المحلية مع الدوائر الأيديولوجية والسياسية. وعليه، فإن الطرق التي يتعامل بها الفلسطينيون من مختلف هذه المجموعات والمناطق الجغرافية مع آليات الحكم، لا تزال ينقصها تحليل معمق في الأدبيات البحثية.

البحث في حقل "تنظيم الحياة الفلسطينية اليومية"

يعدّ المشروع البحثي "تنظيم الحياة الفلسطينية اليومية" جزءاً من برنامج التعاون الأكاديمي مع الجامعات العربية التابع لمركز الشرق الأوسط في كلية لندن للعلوم الاقتصادية، وهو ممول من قبل هذا البرنامج. عمل في المشروع البروفيسور تشيتان بهات وحنين نعامنة من كلية لندن للعلوم الاقتصادية، ود. مضر قسيس ورامي سلامة وريم البطمة من جامعة بيرزيت. هدف المشروع إلى بحث أنماط الحكم المتغيرة التي تؤثر على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وتفاعلهم مع أنظمة التحكم تلك، والآثار الاجتماعية الناجمة عن هذا التفاعل. وتحرى البحث الأطر التنظيمية وكيفية تأثيرها على الحياة اليومية للفلسطينيين تحت أوضاع "ازدواجية السلطة" في ظل الاحتلال.

أسئلة البحث

انطلق مشروع البحث من مجموعة من الأسئلة تضمنت ما يلي:

- كيف تشكل أو تُمكن أو تُقيد الأطر الناعمة حياة الفلسطينيين في شتى مجالاتهم المعيشية؟
- ما هي أنماط العوالم الفلسطينية التي تنتجها الأطر الناعمة المختلفة؟
- كيف تُنتج هرميات السلطة والسيطرة وتوزع في تلك العوالم المختلفة في ظل الأطر الناعمة والتحكم وحالة عدم الاستقرار الدائمة؟
- كيف ينظر الفلسطينيون إلى هذه الأطر الناعمة متعددة الطبقات؟ وما هي الخطابات التي تم تطويرها ونقلها من قبل الفلسطينيين حول المشاركة في تحدي تلك الأطر والتفاوض حولها؟
- كيف يتحدى الفلسطينيون ويتعاطون مع أنماط معرفية وحقائق متناقضة تنبثق عن مثل هذه الأطر والآليات؟
- كيف تشكل وتؤثر أنماط الحكم النيوليبرالية على هذه الأطر الناعمة؟

¹ في العام 1967، ضمت إسرائيل القدس الشرقية إلى دولتها معتبرةً مساحات كبيرة من القدس المحتلة جزءاً من سلطتها المدنية، على عكس باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حيث طبقت الحكم العسكري فيهما. كما طبقت وضعاً قانونياً "مقيمون دائمون" على المقدسيين الفلسطينيين، وهو ما يعرف بشكل عام بحملة هوية القدس.

² مثل التقارير والنشرات المنشورة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وهذا يشمل، أيضاً، منظمات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، ومنظمات المساعدة القانونية.

المنهجية والعمل الميداني

أجري العمل الميداني بين شهريّ أيار وتشيرين الأول 2017 من قبل 16 من طلبة الماجستير³ في جامعة بيرزيت، وبلغ عدد المقابلات التي أجروها 47 مقابلة. تبنى مشروع البحث نهجاً كيفياً هُدف إلى تقديم توصيف غني من منظور اجتماعي للفلسطينيين كمشاركين نشطين في التفاعل مع القوانين والأطر المختلفة النازمة لحياتهم. ركزت المقابلات المعمقة على المواقع والمؤسسات التنظيمية الرئيسية التي تعكس أثر الحالة القانونية (الوضع القانوني)، والحواجز والنقاط الحدودية، والتعليم، والسكن، والزراعة، والصحة، والتوظيف، والبنية التحتية، وتقديم الخدمات، بما في ذلك تزويد الكهرباء والمياه.

تناولت المقابلات الأطر المشار إليها أعلاه عبر اختيار عينة أولية للمقابلات، تضمنت الفئات التالية: طالب/ة جامعي/ة، أم حديثة العهد، خطيبان، زوجان ذوا مكانة قانونية مختلفة، زوجان بعمر متقدم يعيشان في مناطق نائية، مزارع/ة أصغر في العمر. تضمنت العوامل التي حددت اختيار العينة تنوع المجموعة بناءً على الفئات الديموغرافية التالية: العمر، الجنس، الطبقة الاجتماعية، مستوى التعليم، الانخراط في قوة العمل، المهنة، الحالة المدنية.

تميزت معايير اختيار عينة المقابلات عن تلك الدارج اعتمادها في مشاريع بحثية أخرى وفقاً للتصنيفات الجغرافية، بكونها لم تعتمد التوزيع الجغرافي كأحد المعايير. بدأ الباحثون في الميدان بتحديد مجموعة من الفلسطينيين دون اعتبار أولي لتوزيعهم الجغرافي، سواء أكانوا في القدس الشرقية أم غزة أم الضفة الغربية أم داخل إسرائيل، ومن ثم تبع البحث مسارات الأشخاص الاعتيادية ومسارات أصدقائهم وأقربائهم فيما تواجههم أطر تنظيمية متعددة ومركبة عبر مختلف المناطق الجغرافية. بعد إجراء المقابلات مع هذه المجموعة الأولية، اعتمد الطلبة آلية "كرة الثلج المتحركة"، التي قادتهم من هذه المجموعة الصغيرة إلى مجموعة أكبر من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. تم إجراء المقابلات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية بما في ذلك نابلس، وأريحا، وجنين، ورام الله، وبيرزيت، والخليل، والقدس الشرقية، وبيت لحم، وقرى قبلان وبيتين.

تم اعتماد منهجية التحليل الخطابي للمقابلات التي أجريت لتتبع تصورات ووجهات النظر حول الأطر القانونية بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، إضافة إلى أنماط التفاعل والمشاركة وتحدي الأطر النازمة. أنتجت أنظمة القانون الفلسطينية والإسرائيلية وعياً وطرق تعاطٍ مختلفة مع الأطر القانونية بين الفلسطينيين، وذلك بناءً على اختلاف أوضاعهم القانونية، وبخاصة فيما يتعلق بالهويات. بدورنا، وعلى الرغم من اعتمادنا على التمييز القائم بين الأوضاع القانونية المختلفة التي يخضع لها المجتمع الفلسطيني في تحليلنا لمختلف الحالات التي بحثناها، فإننا نعي تبعات هذا التمييز الأخلاقية والسياسية، وآثارها كأدوات تحكم استعمارية. تشكل الهويات المختلفة وتبعاتها القانونية إطاراً أساسياً ينظم حياة الفلسطينيين، ولذلك، فقد تعاملنا مع هذه التقسيمات القانونية والهويات على أنها القاعدة التي يضطر الفلسطينيون الانطلاق منها عند تعاطيهم مع الأطر التي تصوغ حياتهم اليومية.

لتقديم تحليل معمق للأطر التنظيمية المختلفة والمتراصة في الوقت ذاته، قمنا بتقسيم التقرير إلى أربعة أقسام؛ يعالج القسم الأول السياق الأعم للبحث، بينما يتطرق القسم الثاني إلى المزارعين في حياتهم اليومية ضمن الأطر الاستعمارية والنيوليبرالية، ويتناول القسم الثالث سياسات لم الشمل والمكانة "غير القانونية"، أما القسم الرابع، فيتناول بعض الجوانب الحياتية لحملة الهوية المقدسية

³ الطلبة الذين نفذوا العمل الميداني هم: أسيل إبراهيم، وأنور أبو العدس، ومها أبو عليا، وعنان الأثيرية، وناديا تادرس، وماهد جمهور، وفاطمة حماد، وأنس السباخي، ووليد سباعنة، ونوره سمار، ومعاذ الطلاع، وآلاء عابد، وعهود عاشور، ومحمد عبيد، ونتالي كسابري، وحازم مزيد. ويعبر مؤلفو البحث عن شكرهم للطلبة لجهودهم ومساهماتهم القيمة في مشروع البحث.

وآثارها على الفلسطينيين. قمنا في كل قسم بتعداد خصائص الأطر الناظمة ومجالات الحياة اليومية التي تؤثر عليها، وقد ركزنا على معاني الأطر الناظمة وأبعادها العملية اليومية، عوضاً عن التركيز على نتائجها فقط، وذلك بغية التعمق في التعاطي مع أسئلة البحث المتعلقة بكيفية تعايش الناس مع مثل هذه الأطر الناظمة، ومدى تأثيرهم بها.

السياق الأعم للبحث

خضعت الضفة الغربية للحكم الإسرائيلي بعد حرب العام 1967، التي تشكل خلالها، وفقاً للقانون الدولي وقرار الأمم المتحدة 242، مصطلحاً جيوسياسياً جديداً هو "الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967"، يشير إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. وكانت الحرب قد أنتجت أفواجاً جديدة من اللاجئين، ورزح أكثر من مليون فلسطيني تحت الحكم الإسرائيلي. كما أسست إسرائيل، منذ العام 1967، شبكة من الطرق التي تربط الأراضي المحتلة مع إسرائيل؛ بغية إدراج النشاط الاقتصادي لتلك المناطق في نظامها الاقتصادي. في الوقت ذاته، وخلافاً لذلك، لم تشمل إسرائيل السكان الفلسطينيين القاطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة كمواطنين عبر منحهم المواطنة الإسرائيلية.

تُبنت إسرائيل سياسات فصل وتقسيم الأراضي الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، وبخاصة بعد الانتفاضة الأولى العام 1987، وتوقيع اتفاقات أوسلو العام 1993، التي فرضت على الفلسطينيين العيش بعزلة وتجزئة جغرافية. أوجد هذا الواقع الجديد ظروفاً معيشية جديدة للفلسطينيين ما فتئت تؤثر في كل تفاصيل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ما حوّل مجال الحياة اليومية إلى حالة تتصف بالإيهاام، والضعف، وبتجريد السكان من أرضهم.

تمخض عن توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تأسيس السلطة الفلسطينية كجهة حاكمة تمتلك جهازاً يحاكي أجهزة الدولة.⁴ تم تأسيس السلطة الفلسطينية مع صلاحيات حكومية، من ضمنها شؤون مدنية وشرطة، على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن دون سيادة على الأرض، أو المياه، أو الحدود. تضمنت اتفاقات أوسلو ترتيبات لنقل سلطات معينة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإدارته المدنية، إلى السلطة الفلسطينية، فتم نقل مسؤوليات الصحة، والتعليم، والضرائب، والخدمات البلدية، والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى السلطة الفلسطينية. في حين أبقت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي على سيطرتها على الأمن، والأرض، والحدود، والمياه، والموارد الطبيعية، وتسجيل السكان وتحركاتهم بين المدن والقرى الفلسطينية وإلى الخارج أيضاً. وقد تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى 3 تصنيفات: (أ) و(ب) و(ج)، فيما نصت الاتفاقات على أن تحصل السلطة الفلسطينية على الصلاحيات في الأراضي المصنفة (أ) و(ب) فيما يتعلق بالشؤون المدنية والمحلية التي تخص السكان.

لم تكن صلاحيات السلطة الفلسطينية محدودة فحسب، وإنما باتت، أيضاً، مرتبطة بنظام مركب من الصلاحيات الجغرافية والشخصية والقانونية التي أمنت للنظام الإسرائيلي الاستعماري سيطرة مطلقة على الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، حافظ الاحتلال على نظام المحاكم والأوامر العسكرية التي ما زالت مستمرة في إخضاع السكان الفلسطينيين المدنيين إلى سيطرة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. كما تم الجمع بين أنظمة أوسلو للحكم، وأنظمة التحكم التابعة للاحتلال، فيشمل هذا، من جانب، الإجراءات المادية العنيفة الموجهة ضد الفلسطينيين كبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها على

⁴ تعود اتفاقات أوسلو إلى مجموعة من الاتفاقيات والملاحظات والمذكرات والملاحق والبروتوكولات بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. تمثل هذه الاتفاقات بداية عملية السلام التي كان من المفترض أن تقود إلى دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967. للفهم العام لإطار أوسلو، انظر: جيفري ر. واتسون، اتفاقات أوسلو: القانون الدولي واتفاقيات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2000؛ ورجا شحادة، من الاحتلال إلى الاتفاقات النصفية: إسرائيل والأراضي الفلسطينية، العدد المجلد 4 (لبيدين: بريل، 1997).

الأراضي الفلسطينية، وبناء "جدار الفصل" ⁵، والحواجز، وإغلاق الطرقات، ومن جانب آخر، آليات التنظيم المتحيزة والعشوائية والمركبة، والإجراءات القانونية البيروقراطية المتعلقة بالتصاريح والإقامة، وتصنيفات المناطق، وتنظيمات التخطيط. ⁶

أسهمت اتفاقات أوسلو بعد مضي 25 عاماً في تعزيز الاحتلال الاستعماري، وتأسيس اقتصاد نيوليبرالي، جلب تغيرات بنيوية جمّة على السياسة والمجتمع الفلسطيني. ⁷ يسرت الاتفاقات ظهور مجموعة من المؤسسات والجهات والمنظمات والتأثيرات والتدخلات والظروف ضمن المجتمع الفلسطيني، وارتبط كل منها بمشروع بناء الدولة، ومنطقة الاقتصاد النيوليبرالي. ⁸ وبالتالي، شملت مخرجات هذه العمليات ما يلي: نمو النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتأثيراته الاجتماعية والسلطوية، ونمو التوجه الاستهلاكي، والاعتماد المتزايد على اقتصاد الإقراض والمديونية، ونشوء القيم الفردية التنافسية، وزيادة البيروقراطية في السياسة المحلية، وتضخم الطبقة الوسطى، وهشاشة الطبقة العاملة والاقتصاد الريفي لمختلف العوامل التي تم ذكرها هنا. ⁹

⁵ انظر أيضاً: محكمة العدل الدولية، "الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية – التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، 9 تموز 2004، الفقرات 111-13.

⁶ انظر: الجمعية العمومية للأمم المتحدة، "تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والأراضي العربية الأخرى المحتلة"، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/71/352 (2016)، وريتشارد فالك، "تقرير المقرر الخاص لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967"، وثيقة الأمم المتحدة رقم 13 A/HRC/25/67/331 (2014).

⁷ جميل هلال. "مراجعة فلسطين: الاستعمار الاستيطاني، النيوليبرالية والفردية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، *الشؤون العربية المعاصرة* 3/8 (2015): الصفحات 351 – 62.

⁸ المصدر السابق.

⁹ طارق دعنا. "الرأسمالي الفلسطيني الذي تهادى"، الشبكة، الشبكة الفلسطينية للسياسات – الملخص السياسي لشهر كانون الثاني (2014).

العيش كمزارعين: الاستعمار والنيوليبرالية في الحياة اليومية

نهدف في هذا القسم إلى تقديم نظرة عامة عن كيفية قيام السلطات المختلفة بتنظيم الحياة اليومية؛ سواء أكان ذلك التنظيم من قبل القانون والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، أم كان من قبل السلطة الفلسطينية ونظامها النيوليبرالي للحياة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية، أو حتى من قبل وكالات المساعدة الإنسانية أو التمويل الدولي. وعلى الرغم من أن هذا القسم يركز على المزارعين الفلسطينيين وحياتهم اليومية، فإن تنظيم الحياة اليومية في فلسطين ليس مرتبطاً بقطاع أو بمنطقة دون غيرها: فالحياة اليومية لمزارع يسكن في قرية بورين في شمال نابلس، على سبيل المثال، تتأثر بالسياسات نفسها التي تتأثر بها حياة أولئك الذين يقطنون مدينة رام الله أو القدس، ولكن قد يكون ذلك على مستوى مختلف. تشير المفاهيم والمعاني المختلفة التي انبثقت من بيانات المقابلات، مثل حالة الإبهام والضبابية والاستغلال العام والهشاشة، إلى الخصائص العامة للحياة اليومية في فلسطين.

كما نتجت عن التغييرات العامة في الأفق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، منذ اتفاقات أوسلو، تغييرات أساسية في وجهات نظر الأفراد حول مستقبلهم، بما في ذلك ضمن القطاع الزراعي. على سبيل المثال، أمل مزارع يبلغ من العمر 50 عاماً من سكان بورين أن يحصل ابنه على تعليم جامعي، وأن يعمل في بنك بدلاً من أن يسير على خطاه ويعمل في الزراعة. وقد كان هذا موضوعاً مهماً في المقابلات التي أجريناها، إذ يشير إلى تغير في نظرة المجتمع الذي دأب، في ما مضى، على تقدير قيمة الزراعة كقطاع عمل حيوي، وتحوله إلى مجتمع ينظر إلى الفلاحة على أنها عبء اقتصادي، في حين أصبح قطاعا العمل الخاص والخدمات، هما القطاعان الحيويان للاقتصاد.

نتجت هذه التغيرات في وجهات النظر من مجموعة عقبات يواجهها المزارعون، بما في ذلك الاقتصادات المستغلة، وغياب القدرة على الوصول إلى الأراضي والموارد الأخرى الحيوية. وقد وثقت هذه العوامل بشكل جيد في فيلم تحت عنوان "الريحان الدموي"، الذي أنتجه مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية العام 2018؛¹⁰ إذ وثق الفيلم الحياة اليومية للمزارعات الفلسطينيات في منطقة غور الأردن، وركز على النظام الاقتصادي الاستغلالي الاستيطاني الاستعماري الذي يتعرضن له. إضافة إلى ذلك، أظهر غياب أي دعم من السلطة الفلسطينية للمجتمعات المهمشة، ما أدى إلى أن يتم استغلال هؤلاء المزارعين من قبل المقاولين الفلسطينيين.

وتتفاقم الصعوبات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون بشكل خاص، مع عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم. إذ تكثف إسرائيل، منذ احتلال العام 1967، وتحديدًا بعد اتفاقات أوسلو، بناء المستعمرات، بحيث فاق عددها 200 مستوطنة على الأراضي المحتلة. تحيط غالبية المستوطنات بالمدن والقرى الفلسطينية، ما أدى إلى خلق أنواع جديدة من الواقع والجغرافيا المعاشين للمزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية، علماً بأن المستوطنات عادةً ما تبنى على قمم الجبال، ما يعني أنها تسيطر وتطل على معظم الأراضي؛ الأمر الذي يعرض المزارعين والأراضي الزراعية إلى العنف والتخريب الممنهج من قبل المستوطنين.

ويتجسد هذا الاغتراب بين المزارع وأرضه في الوصف الذي قدمه الشخص نفسه الذي تمت مقابلته من قرية بورين لمحاولاته اليومية للدخول إلى أرضه، إذ أشار إليها بحركات تشبه حركات "الرص":

أنا بوصل ارضي بالسرقة زي الحرامي الي بدوش حد يمسكو... بكون الواحد إلو
100 عين لما يروح.

¹⁰ المرصد (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية) هو مؤسسة بحوث فلسطينية متخصصة في دراسة وتحليل ونقد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والمنطقة العربية. وكان الفيلم الأول من نوعه الذي يلقي الضوء على الواقع المعاش للنساء الفلسطينيات المزارعات في غور الأردن.

وما فتئت أزمة استحالة وصول المزارعين إلى أراضيهم تتفاقم بعدما فرض نظام التصاريح الذي يتحتم عليهم بموجبه الحصول على تصاريح للزراعة والاعتناء بأراضيهم إذا كانت قريبة من المستوطنات.

علاوة على كل ما ذكر، فقد حولت إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق أسير للبضائع والمنتجات الإسرائيلية،¹¹ في حين حولت في الوقت ذاته سوق العمالة الفلسطيني إلى سوق تُسيطر عليه قوى عاملة تنقصها المهارة والتأهيل. بدأ ذلك بين عامين 1974 و1992، وعندها بلغ عدد العمال المهاجرين للعمل في إسرائيل ما يزيد على ثلث القوة العاملة الفلسطينية، ما وُجد أكثر من ربع الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة.¹² إن السيطرة على السوق والتحكم بالنشاط الاقتصادي الفلسطيني، أجبرا الكثير من المزارعين الفلسطينيين على هجر أراضيهم، والعمل كعمال غير مهرة في المستوطنات، أو داخل إسرائيل.

وفقاً للأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مختلف القرى في الضفة الغربية، فإن هناك عدداً قليلاً من الناس الذين بقوا كمزارعين. فمثلاً في بورين التي يبلغ تعداد سكانها ما يربو على 3000 نسمة، بقي ثلاثة مزارعين فقط. وكان بعض من تمت مقابلتهم قد ذكروا أن الزراعة باتت قطاعاً في طور الاندثار في فلسطين، بيد أن أسباب التراجع، كما أشار المزارعون، لا تنحصر بأنماط الهيمنة الاستعمارية فحسب، وإنما تعود، أيضاً، إلى غياب السياسات الزراعية الداعمة والفاعلة من قبل السلطة الفلسطينية.

تبين الوقائع المعقدة التي رويت في هذه المقابلات، أثر الطبقات المختلفة من الأطر النازمة لحياة الفلسطينيين اليومية، فالتشديدات الإسرائيلية على المزارعين تتعاظم مع غياب الاستراتيجية الواضحة لدى السلطة الفلسطينية لدعم قطاع الزراعة. وصف المزارعون علاقتهم مع وزارة الزراعة الفلسطينية بأنها "مبنية على المشاريع"، ووصفوا العمل مع السلطة الفلسطينية بأنه قائم على فكرة "المنظمة الخيرية". فمثلاً، بدل حماية المزارعين من عنف المستوطنين، توزع السلطة الفلسطينية طفايات الحريق للتعامل مع حالات الحرائق المفتعلة من قبل المستوطنين في حقول الزيتون والمحصولات.

كما تغيب أشكال الحماية الناجمة للمزارعين في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كما يُستخلص من مقابلة لمزارع فلسطيني يبلغ من العمر 50 عاماً، ويسكن في قرية الجفتلك بالقرب من نابلس حول كيفية اضطراره إلى تغيير نوع المحصول من الحمضيات إلى النخيل، أولاً بسبب السيطرة الإسرائيلية على توزيع المياه، وثانياً بسبب أن الوسيط الفلسطيني قد رفع الأسعار بشكل كبير للمياه من أجل الحصول على الأرباح. وفي مقابلات أخرى، أفاد مزارعان في منتصف العمر من قرية بيت دجن بالقرب من نابلس، بأنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، كانت عين الماء عين شبلي تسقي أكثر من 170 ألف متر مربع من الأراضي الزراعية في كل من بيت دجن والجفتلك، بيد أنها جفت مؤخراً، ويقول المزارعان إن هناك سببين لذلك: الأول السياسات الإسرائيلية الاستعمارية التي تسيطر على توزيع المياه، والثاني هو هدر الماء من قبل بعض الفلسطينيين، الأمر الذي ترتبت عليه تبعات وخيمة على الحياة اليومية للمزارعين. وأضافا أن سلطة المياه الفلسطينية منحت التصاريح لعدد قليل من الفلسطينيين لحفر الآبار دون أن تحدد الاستخدام اليومي، ما أثر سلباً على مخزون المياه في عين شبلي، ونتج عنه احتكار جديد للمياه.

لقد كان لاحتكار الموارد الفلسطينية العامة، والتحول إلى مجتمع تأسره الأطر التنظيمية المالية، عواقب وخيمة في حقبة ما بعد اتفاقات أوسلو. كان لهذه الاتفاقات تأثير طويل الأمد على الحياة اليومية

¹¹ نيف جوردون. الاحتلال الإسرائيلي، (بيركيلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2008)، ص 70.

¹² ليلي فرسخ. هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل: العمل والأرض والاحتلال، (أبينغدون: روتليدج، 2005)، ص 1.

الفلسطينية، وبخاصة من خلال مجموعة الأنظمة النيوليبرالية التي تزايدت منذ العام 2006، وتميزت بوجود كبير للقطاع الخاص في جوانب المجتمع كافة. أوقع القطاع الخاص المهيم الفرد الفلسطيني في شرك الأنظمة الرأسمالية والاقتصاد الاستعماري، وأدت السياسات التي نتج عنها إلى احتكار للموارد الفلسطينية، وإلى حالة من الإبهام والهشاشة والعرضة للخطر. تظهر رواية تاجر الخضار والفواكه متوسط العمر من قباطية -وهي مدينة في محافظة جنين- أن البنوك والمؤسسات المالية لم تنهك الموظفين المدنيين بالمنازل والسيارات والقروض الشخصية فحسب، بل طال ذلك، أيضاً، المزارعين القاطنين في المناطق النائية، بحيث باتت نشاطات الحياة اليومية وعلاقاتها الاجتماعية تدور حول إعادة تسديد القروض والفوائد للبنوك:

الموظفون غير قادرين على الدفع لأصحاب المحلات للاستهلاك اليومي. ونتيجة لذلك لا يستطيع التجار دفع النقود للمزارعين، الذين بدورهم لا يستطيعون دفع المال لأصحاب المشاتل والأسمدة والمبيدات... في هذا الوضع أصبح القروض البنكية الحل الوحيد.

وفقاً لهذا المزارع، أنتجت هذه العمليات أفراداً يعملون فقط من أجل سداد ديون البنوك والمؤسسات المالية. علاوة على ذلك، بينت المقابلات، أيضاً، كيف يعتمد وجود البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على ما يتجاوز مسألة القروض والديون والفوائد. أحد المزارعين الذين تمت مقابلتهم حاول الحصول على تصريح للعمل في البناء في إسرائيل. أعطيت له التعليمات من قبل مكتب الارتباط المدني في نابلس، أن يفتح حساباً بنكياً، ويودع فيه 1200 شيكل كمتطلب أساسي للتقديم لطلب الحصول على تصريح عمل، وأن يحصل على رقم هاتف متنقل فعال. مثل هذه الطلبات أصبحت اعتيادية في الحياة اليومية.

زراعة محتضرة

أصبح المزارعون الفلسطينيون عالقين في ثنايا العمليات البيروقراطية المعقدة والمركبة والمتشابكة، التي نتجت عن أطر تنظيمية، وسياسية، واقتصادية متنوعة قسرية ما بعد أوسلو، وهم مجبرون على التعاطي مع هذه الأطر. تطرقنا إلى كيف يمكن، فعلياً، للاستعمارية والنيوليبرالية أن تخلق واقع حياة يومية جديداً للمزارعين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبخاصة فيما يخص مصادرة الأراضي والوصول إليها، وموارد الزراعة، وبيوت المزارعين، والظروف الزراعية التي يجبر المزارعون على التعامل معها والتعايش معها. ونتجت عن ذلك حالات من الإبهام والضبابية والاستغلال من خلال تأطير تنظيم الحياة اليومية الفلسطينية على مستويات عدة. بين عملنا الميداني أن السياسات التنظيمية تمت على مراحل مختلفة من قبل سلطات مختلفة للسيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين وتنظيمها في الأراضي المحتلة، وعليه يجب أن تتعمق الدراسات بشأن هذه الأنواع من العلاقات المركبة بين السياسات الاستعمارية، وكيف تتم إعادة إنتاجها واستخدامها من قبل بعض الفلسطينيين، إذ من شأن ذلك تطوير فهم أعمق وأكثر تفصيلاً لآثار الاستعمار الاستيطاني ووظيفيته المعقدة على المستوى الخاص.

إجراءات لَمَ الشمل: ذوات "غير قانونية" في مستهل الحياة اليومية

تقصّي هذا المشروع البحثي التفاعلات متعددة المستويات لآليات التنظيم والبيروقراطية المرتبطة بالإجراءات على مستوى الحياة اليومية للفلسطينيين، الذين يدرجهم القانون تحت خانة حالات "غير قانونية" في الأراضي الفلسطينية. استكشف العمل الميداني طرق إنتاج هذه الحالات غير القانونية في سياق الضفة الغربية الاستعماري، إذ إن سيطرة إسرائيل على حدود الضفة الغربية تعني أنها تستطيع تحديد من يدخل إليها ومدة بقاءه فيها، ومن يحصل على حالة "مقيم"، ومن لا يمكنه ذلك. كما إنها تنظم التصاريح الممنوحة للأشخاص للتواجد في مناطق معينة، ولديها السلطة لمنح حالة "قانوني" أو حالة "غير قانوني" وفقاً لذلك. كما إن إسرائيل تحكم ما إذا كان الشخص سيحصل على إقامة في الضفة الغربية أم لا، وهذا يعني أن يصبح "مواطناً" لدى السلطة الفلسطينية أم لا، وأيضاً تحكم ما إذا كان يمكنه الحصول على تصريح لم شمل العائلة أم لا.

إن السيطرة على الوضع القانوني للفلسطينيين في الضفة الغربية، تتم من خلال سلطة تسمى "منسق نشاطات الحكومة في الأراضي"، وهو تابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وفقاً لاتفاقات أوسلو، فقد شكّلت وزارة الشؤون المدنية من قبل السلطة الفلسطينية العام 1994 للتنسيق أو التواصل مع السلطات الإسرائيلية حول الشؤون المدنية كافة، بما في ذلك الاقتصاد، والبيئة، والمياه، والسكان، والمؤسسات العامة.

يتضمن مصطلح السكان "غير القانونيين" فلسطينيين من قطاع غزة، ممن يمكنهم في الضفة الغربية بعد انتهاء مدة تصريح الزيارة الخاص بهم، أو لاجئين فلسطينيين يحملون جوازات السفر الأردنية، ويدخلون فلسطين من خلال تصريح زائر، ويمكنهم بعد انتهاء فترة زيارتهم المسموحة في الضفة الغربية، بهدف الحصول على حالة الإقامة، أو أشخاص كانوا أطفالاً عندما خالف أهاليهم تصاريح زياراتهم، وكبروا قبل أن يحصل الأهل على الموافقة على لم الشمل.

تندرج قضايا لم شمل الأسر الفلسطينية ضمن مسؤولية وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية، حيث يتم البدء بطلبات لم الشمل والتصاريح من قبل الوزارة التي ترسلها لاحقاً إلى السلطات الإسرائيلية، ومن ثم تبلغ الفلسطينيين بنتائج طلباتهم. هذا، وتُطبق قوانين لم الشمل بشكل متباين وفقاً لمكان الإقامة، أي فيما إذا كانت في داخل إسرائيل، أو القدس، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة. لكل مجموعة أو فئة "قانونية" أطرها التنظيمية الخاصة، وهناك مؤسسات مختلفة تتعامل مع طلبات كل من هذه الفئات، كما من الضروري فهم هذه الفئات في سياق تتغير فيه الحالة القانونية بشكل دائم لسكان الضفة الغربية، وفق تغير السياسات الإسرائيلية.¹³ تركيزنا في هذا القسم، منصب على الأفراد الذين يعتبرون "مقيمين غير قانونيين" في الضفة الغربية وفقاً للإطار التنظيمي الإسرائيلي، في حين يركز القسم اللاحق له على حالة الفلسطينيين المقيمين في القدس.

نشأت قضايا لم الشمل الأسري، تاريخياً، من آليات صُممت لحرمان اللاجئين الفلسطينيين من أراضي العام 1948، والعام 1967، من حقهم في العودة إلى وطنهم.¹⁴ وفي حين تظهر هذه الإجراءات على أنها الطريقة الوحيدة لمنح بعض الفلسطينيين إمكانية العودة، فهي، أيضاً، آلية للتهجير القسري، إذ إنها تجرد الفلسطيني من حقه في العودة كحق بموجب مسقط رأسه (أو مسقط رأس والديه) ما يحيله

¹³ توبياس كيلى. "العودة للمنزل؟ القانون والعنف والنزوح بين فلسطيني الضفة الغربية"، بولار - مراجعة سياسية وقانونية وأنتروبولوجية 2/27 (2004): الصفحات 95 - 112.

¹⁴ نبيلة الأحمد، ونادية أبو زهرة. "الوعد غير الملتبى: لم الشمل الأسري للفلسطينيين وحق العودة"، مجلة الدراسات الفلسطينية 3/45 (2016).

إلى حق يُمنح بموجب قضية إنسانية خاصة.¹⁵ ينتج عن الطلب الناجح للم الشمل منح حالة "مقيم قانوني في الضفة الغربية"، وتعتبر الوثائق المطلوبة للحصول على مكانة قانونية مركباً مركزياً للحياة اليومية للفلسطينيين، بكونها تقرر علاقة الفرد مع السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، وتنظم نيل الحقوق والاستحقاقات.¹⁶ وهي، علاوةً على ذلك، تحدد قدرة الشخص على التحرك في الضفة الغربية والسفر على طرق معينة، أو السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تظهر القصص التي جمعت خلال العمل الميداني خصوصية الحياة الفلسطينية للأشخاص الذين يعتبر وجودهم في الضفة الغربية "غير قانوني". أخبرنا شاب يبلغ من العمر 21 سنة عن والده وهو فلسطيني لاجئ كان يعمل معلماً في السعودية، ولكن تم فصله من العمل في العام 2000، كما كانت أمه فلسطينية لاجئة من غزة. كان لدى والده جواز سفر أردني مؤقت، وأما أمه فكانت تحمل وثيقة سفر مصرية؛ كلاهما كانت وثائقهما منتهية الصلاحية. دخلت الأسرة إلى الضفة الغربية بتصاريح زيارة، وخالفت شروط المدة الزمنية المسموحة للزيارة بموجب التصريح، ومنذ ذلك الحين عاشت الأسرة كلها دون وثائق قانونية.

أحد الأشخاص الآخرين الذين تمت مقابلتهم، ويبلغ من العمر 20 عاماً، كان قد قدم طفلاً من الأردن إلى الخليل العام 1997 مع أمه وأخوته بناءً على تصريح زيارة. خالفت الأسرة المدة الزمنية المسموحة للبقاء بناءً على ذلك التصريح، ومن ثم بدأت في إجراءات لم الشمل، لكن طلبهم رُفض العام 1999، على الرغم من أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وافقت على عدد من حالات لم الشمل في ذلك الوقت. بعد العام 2002، توقفت السلطات عن السماح بتقديم طلبات لم الشمل الأسري، ولكن في العام 2008، تم منح عدد من الموافقات مرة أخرى، وتمكنت الأسرة أخيراً من الحصول على موافقة على طلبهم الذي استمر 11 سنة. لكن، وضح الشاب أنه

أخذنا موافقة لم الشمل، وعلى هذا الأساس رحلت أنا وإمي وخواتي وإخوتي اللي كان المفروض إنهم مرفقين بتصريح الزيارة، وقدمنا الأوراق الرسمية، استتنا استتنا استتنا استتنا طلع جزء من العيلة ومطلعش للجزء الثاني، ... لاحقاً طلع للأغلب، ظليت أنا بدون هوية، أنا سويت نفس المعاملة.

تم تصميم إجراءات لم الشمل الأسري لإنكار حق الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم، والاستعاضة عن ذلك بالقيام بطلب لم شمل بناءً على أسس إنسانية. ولكن الأشخاص العالقين في هذه الإجراءات لا يعتبرونها طريقة للحصول على المواطنة، أو الجنسية، وإنما للحصول على بطاقات ووثائق الهوية لتسهيل حياتهم اليومية، إذ إنهم يعتبرون أنفسهم مواطنين أصلاً. على سبيل المثال، أراد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، أن يحصل على الوثائق كدليل على مواطنته:

كمواطن فلسطيني سواء كنت غزاوي ولا ما كنتش غزاوي أو كنت من الضفة، أنا مواطن فلسطيني، بدي أوراق تثبت هذا الإشي، يعني لو تصريح مكوث لو تسهيل السفر لو أي إشي يسهلني سفري، أو التنقل حرية التنقل بس في البلد حريتي، طب الصحة طب التعليم، بكرا ولادي بكرا و حياتي مجهولة حالياً في الوضع الحالي، ما في أي إشي يعني يشجعني إني أعيش في هاي البلد.

بينما لم تكن إجراءات لم الشمل له تهدف لتأسيس هويته الفلسطينية وإنما لتسهيل حياته اليومية:

¹⁵ سوسن الرمحي. "معاناة الفلسطينيين طالبي لم الشمل الأسري"، مرصد الشرق الأوسط (2015).

¹⁶ توبياس كيلى، "حيوات موثقة: الخوف والإبهام من القانون خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية". مجلة مؤسسة الأنثروبولوجيا الملكية 1/12 (2006): الصفحات 89-107.

وبارب بس جهة معنية تهتم فينا بس، أي جهة سواء الشؤون المدنية أو أي جهة تابعة للحكومة تهتم فينا تطلعنا تصرّيح مكوث أي إشي إنو نقدر نتنقل نتعلم، في الصحة في البنوك في كل إشي إحنا مواطنين فلسطينيين.

ولكن خوفهم من الترحيل مستمر، وعملية منح الإقامة ليست مضمونة نهائياً.¹⁷

نفذت سلطات الاحتلال على مرّ السنوات إجراءات لمّ شمل عشوائية، فيما وافقت على عدد قليل فقط من هذه الطلبات. تضمنت اتفاقات أو سلو توافقات على عدد سنوي من حالات لمّ الشمل، ولكن في العام 2002، جمدت إسرائيل عمليات تقديم الطلبات للمّ الشمل الأسري، وسمحت فقط لعدد قليل من الاستثناءات "كבודر سياسية".¹⁸ كان الأثر المباشر لوجود حالة "غير القانوني" هو غياب حرية الحركة والتنقل، واحتمالية الاعتقال على الحواجز، كما أثرت، بشكل كبير جداً، على الحياة اليومية للكثيرين من العالقين في مثل هذه الحالات، وكذلك للأشخاص المحيطين بهم؛ ناهيك عن تأثيرها على المجال الاجتماعي والاقتصادي للحياة اليومية.

على سبيل المثال، أشار أحد الأشخاص، الذين تمت مقابلتهم، إلى أنه عانى من المشكلات المتعلقة بالتعليم والصحة منذ بداية إقامته في الضفة الغربية. كان عليه أن يعتمد على الدراسة في المدارس الخاصة، وتلقي الخدمات الطبية من المراكز الخاصة، حيث إنه لا يستطيع استخدام الخدمات المدرسية والصحية العامة. وهو قلق، أيضاً، بشأن الوضع الذي قد يؤثر على أطفاله مستقبلاً. واجه شخص آخر تمت مقابلته عقبات فيما يخص شؤون الحياة اليومية؛ مثل الذهاب إلى المدرسة، فكان لا بد من أن يرافقه والده أو أمه أو أخوه في كل يوم للامتحانات الرسمية للثانوية العامة من أجل إثبات هويته، في وقت لم يتمكن من الذهاب إلى الجامعة، فقد احتاج إلى صورة هوية، وهذه هي الوثيقة التي لا تستطيع أي جهة منحه إياها، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

تأثرت حياة أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لدرجة أنهم اضطروا إلى الانتقال من الخليل إلى رام الله، من أجل العيش بالقرب من وزارة الشؤون المدنية، حيث يمكنه أن يتابع طلبه بشكل منتظم، وأخرجته هذه الخطوة من دائرة مجتمعه وشبكة الدعم الاجتماعي التي تعينها له. إضافة إلى ذلك، تأثر عمله على الرغم من أن مشغله هو مؤسسة أجنبية، ويعمل مدرباً دولياً، كما لم يتمكن من إنشاء حساب بنكي أو أخذ قرض. وأوضحت خطيبته في مقابلة منفصلة أن القرض كان لازماً لتغطية تكاليف الزفاف، وبما أنه لم يتمكن من أخذ القرض، اضطرت هي للقيام بذلك، وهكذا فقد اضطرت للاعتماد على خطيبته للحصول على الخدمات، وبنيت حياتهم حول حقيقة أنه لا يمتلك أي هوية أو وثائق تعريفية. كما اضطروا إلى عقد القران خارج المحكمة، وسيكون على زوجته أن تسجل الأطفال في المستقبل. تؤثر حالته القانونية على دينامية العلاقة التي ينخرط فيها؛ سواء في العمل أو التعليم أو الصحة أو الزواج، فمثلاً لكي يتلقى علاجاً في المستشفيات الحكومية، يضطر لاستخدام هوية صديقه وتأمينه الصحي، وهو ما يولد حالة أخرى من "عدم القانونية".

يعتبر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مقيماً غير قانوني، وهو من غزة، ويقوم في الضفة الغربية، ويحمل بطاقة هوية تشير إلى أن وجوده في الضفة الغربية "غير قانوني"، وتجبره هويته على البقاء في غزة. من هنا، فمن "غير القانوني" له كذلك أن يعمل طبيباً، على الرغم من أنه اجتاز كل الامتحانات اللازمة، ونال التأهيل المناسب. شرح في هذه المقابلة أن حالته القانونية تمنعه من الحصول على حياة طبيعية، ولا يستطيع أي أحد من أفراد أسرته، تقديم طلب تصريح لزيارة الضفة الغربية، بما في ذلك زوجته وابنته. أشار إلى مدى صعوبة كونه بعيداً عن أسرته، وأن تكون طريقة

¹⁷ المصدر السابق.

¹⁸ الرمي، "معاناة الفلسطينيين طالبي لمّ الشمل الأسري"، مصدر سبق ذكره.

التواصل الوحيدة بينهم هي الفيسبوك، ما يُجسد كم وحجم "عدم القانونية" التي تنتج من الأطر التنظيمية والعمليات الكبيرة والمعقدة.¹⁹

عيش حياة فلسطينية "غير قانونية"

تظهر هذه الحالات المختلفة مدى عمق الإقصاء في دائرة هذا النظام القانوني، ولكنها تُظهر، أيضاً، وجود مستويات متعددة جداً من الأطر التنظيمية التي تعمل معاً لإنتاج مثل هذه الحالات من الإقصاء. وهذا يكشف التفاعل بين منطق بناء الدولة الذي يركز على البيروقراطية، والوثائق، والهوية، من جهة، ومن جهة أخرى الآليات الاستعمارية للسيطرة والإقصاء التي تعتمد على استخدام فئات مثل: المواطنين، المقيمين، الأشخاص القانونيين والأشخاص غير القانونيين. كان الوضع ولا يزال يترنح ما بين انقسام وتكامل، فيما تبرز هيكلية تبقي على السيطرة من خلال التجزئة والتفريق والهيمنة وغياب الوضوح للفلسطينيين. في هذا السياق، عززت اتفاقات أوسلو والعمليات المرتبطة بها، هيمنة الاحتلال على الحياة الفلسطينية، عادةً من خلال استخدام آليات استراتيجية طورت من قبل الاستعمار الإسرائيلي في العقود الماضية.²⁰ إضافة إلى ذلك، ساعدت الاتفاقات في تقديم وتأسيس آليات متعددة جديدة للهيمنة والإدارة من خلال أنظمة الصلاحيات المناطقية والتصنيف للمناطق الفلسطينية والسكان الفلسطينيين.²¹

¹⁹ كيلي، "حياة موثقة"، مصدر سبق ذكره.

²⁰ انظر شحادة. "من الاحتلال إلى الاتفاقات النصفية"، مصدر سبق ذكره؛ آدم هنية. "وهم أوسلو"، جاكوبين 10 (2013)؛ وآري أرنون. "سياسة إسرائيل اتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة: البعد الاقتصادي، 1967-2007"، مجلة الشرق الأوسط 4/61 (2007)، الصفحات 573 - 95.

²¹ رجا شحادة، "الأنظمة القانونية المتعددة في الضفة الغربية"، مجلة فلسطين - إسرائيل للسياسة والاقتصاد والثقافة 3/21 (2016)، ص 6.

العيش مع "هوية مقدسية"

في العام 1967، احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، بما في ذلك البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، التي أصبحت تعرف بـ"القدس الشرقية". أسرى الكنيست الإسرائيلي مباشرةً بعد الحرب جملة من القوانين التي أعلنت تطبيق القانون المدني الإسرائيلي على الجزء الشرقي من القدس،²² خلافاً لبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة التي أخضعت للقانون العسكري.

بذلك، أدرجت مناطق واسعة من القدس المحتلة رسمياً ضمن دولة إسرائيل، وفي الوقت ذاته، فُرضت المكانة القانونية "مقيمون دائمون" على المقدسيين الفلسطينيين. إن هذا الوضع القانوني "القابل للإبطال" يُعرّف المجتمع الفلسطيني في المدينة بأنه مجتمع مهاجر، ويعامل أفراده على أنهم قادمون جدد، ما يجردهم من سياقهم التاريخي.²³ كما يظل حق الفلسطينيين بالسكن في المدينة عرضة لتهديد ورقابة سياسة "مركز الحياة"،²⁴ وتحديدًا في العقدين الأخيرين.²⁵

اعتبرت اتفاقات أوسلو قضية القدس شأنًا سياسياً يمكن حله في المستقبل، وعليه فقد استثنيت القدس من الأراضي المخصصة لحكم السلطة الفلسطينية، وتم رفض اعتبار السكان الفلسطينيين في المدينة جزءاً من الدولة الفلسطينية. في الواقع، أدى هذا التجريد إلى جعل المقدسيين الفلسطينيين ذوات معدومة الجنسية و"دون هوية". علق طالب حقوق مقدسي في ثلاثينياته قائلاً:

المقدسيين الواقع اللي بحكي .. هم أشخاص بلا هوية، لا قادرين يحصلو على الهوية الفلسطينية، كمواطنين فلسطينيين، ولا بقدر يوخدو حتى جواز السفر الأردني .. وهو جواز سفر مؤقت، لا يعني مواطنين (أردنيين) ... وحتى بطاقة الهوية (القدس) لا تعني إني أنت حاصل على جنسية أو كذا .. هي بطاقة إقامة، يعني همة بعثروها كنك مقيم عندهم، مش صاحب أرض كلفلسطيني.

إن وضع الإقامة الدائمة للفلسطيني المقدسي هو إطار تنظيمي أساسي يصوغ حياة المجتمع،²⁶ بحيث أن التشريعات والسياسات التي تشكل هذا الإطار التنظيمي قد "مأسست انعدام الجنسية"²⁷ وشكّلت

²² في الواقع، قام الكنيست بتعديل قانونين لتمكين ضم القدس إلى إسرائيل: (1). قانون تنظيم القانون والإدارة (التعديل رقم 11) العام 1967. (2). قانون تنظيم البلديات (التعديل رقم 6) العام 1967، كما فعلت قانون حماية المواقع المقدسة للعام 1967.

²³ ليلي قعوار. "الأطر القانونية و(التجريد من) العضوية: إزالة المواطنة وخلق الـ"المهاجرين المفترضين" في الأراضي المحتلة العام 1967 من قبل إسرائيل"، دراسات المواطنة، العدد 5/14 (2010)، الصفحات 73-88.

²⁴ تم إملأ هذه السياسة في المحكمة العليا الإسرائيلية للعدل، التي قضت في قضية مبارك عواد – HCJ282/88 ضد وزير الداخلية، 5 حزيران 1988. اشترطت المحكمة عدداً من المعايير يجب على الفرد أن يثبتها حتى يمنح حق الإقامة الدائمة أو الاستمرار في أن يحافظ على هذا الوضع القانوني إذا كان يمتلكه بالفعل.

²⁵ دانييل جيفريز. "سياسة "مركز الحياة": مأسسة وضع اللادولة في القدس الشرقية"، ربيعة القدس 50 (2012)، الصفحات 94 – 103؛ أسامة حليبي. "سلب الإقامة الدائمة: مراجعة قانونية للسياسة الإسرائيلية"، ربيعة القدس 9 (2000) الصفحات 7 – 40.

²⁶ هناك الكثير من الإشارات في الحوارات اليومية في فلسطين إلى الهوية المقدسية والهوية "الضفاوية". إذ إن التبعات السياسية والقانونية لهذه الهويات هي عامل أساسي، وعليه، فتحديد أي نوع هوية يحتمل الفرد عادةً ما يحدد الموضوع والعنوان للحوارات اليومية. تشير هيلغا طويل – سوري إلى الهوية في السياق الفلسطيني على أنها "المساحة التي يلاقي فيها الفلسطيني دولة إسرائيل ويواجهها، ويتسامح معها، وفي بعض الأحيان يتحداها". انظر: هيلغا طويل – سوري، "الهوية الملونة: سياسية ومادية بطاقة الهوية في فلسطين وإسرائيل"، النص الاجتماعي (2/29) 2011، الصفحات 67 – 97، في الصفحة 69.

²⁷ جيفريز، "سياسة "مركز الحياة"، مصدر سبق ذكره.

أنواعاً متزعة من العلاقات الفردية والاجتماعية ألقت بظلها على التنقل داخل فلسطين وخارجها، والعلاقات الأسرية، وأماكن السكن، وأماكن العمل والتعليم.²⁸ وتطرق العديد من الأدبيات إلى أثر "الهوية المقدسية" على الحياة اليومية للفلسطينيين في المدينة ضمن نظريات الأنظمة الاستعمارية الاستيطانية و"البيبوليتيك" للحكم والرقابة من خلال البيروقراطية وسيادة القانون.²⁹

وفي وقت يبنت القانون فيه حاضراً بكثافة في الحياة اليومية لحاملي الهوية المقدسية، فقد دأب تحليلنا على تحري تصورات وردود فعل هذا المجتمع حول مفاهيم الإطار القانوني والبيروقراطية والنظام (أو غياب النظام). ما هي الخصائص الأساسية لنظام الهوية المقدسية القانوني؟ كيف يرى المجتمع الفلسطيني في القدس موضوع "الوضع القانوني"؟ وكيف يتعاطون معه ويعايشونه؟ أو كيف يعايش هذا المجتمع حالة "عدم القانونية" لمجرد كونه فلسطينياً ويريد الولادة أو بناء بيت في القدس؟ كانت هذه الأسئلة في صميم المقابلات التي تمت مع 13 من السكان؛ إما من حملة الهوية المقدسية، وإما ممن هم متأثرون بشكل مباشر بشخص آخر يحملها.

الهوية المقدسية كإطار تنظيمي

لقد تعاضم أثر وجود التمييز القانوني بين الفلسطيني القاطن في القدس، والفلسطيني القاطن في المناطق الأخرى من الضفة الغربية، في الحياة اليومية لهؤلاء، منذ بدايات العام 2000،³⁰ مع بناء "جدار الفصل"،³¹ ومنع الأسر من التنازل شملها.³² وقد أدى الفصل المادي والقانوني إلى الانقطاع القسري للقدس عن بيئتها واستمراريتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع الضفة الغربية.

وبات هذا الإقصاء الذي يحدد وضع الفرد القانوني وفقاً لأي جانب من الجدار يتواجد فيه، إطاراً تنظيمياً مهماً على الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتجلى التحول

²⁸ بات توثيق آثار هذه السياسات على الحياة اليومية والتبليغ عنها مهمة أساسية للمؤسسات غير الحكومية الدولية والمحلية في المدينة، ومن بينها منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية والأونروا، إضافة إلى الائتلاف المدني للحقوق الفلسطينية في القدس، ومركز الحقوق القانونية والإنسانية، وبيتسيلم، وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل.

²⁹ انظر مثلاً: نادرة شلهوب كيفوركيا. "عقيدة الأمن، الرقابة وسياسة الخوف"، (دار نشر جامعة أوكسفورد، 2015)؛ نادرة شلهوب كيفوركيا. "سياسة الولادة وحماية العنف ضد النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية المحتلة"، *المجلة البريطانية لعلم الجريمة* 6/55، (2015)، الصفحات 187 – 206، هيلغا طويل – سوري. "تصعيد الرقابة: دولة الأمن في القدس"، *حوليات القدس* 68 (2016)، الصفحات 56 – 65؛ نايجل بارسونز ومارك ب. سالتر "البيبوليتيك في إسرائيل: الإغلاق وفصل المناطق والحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، *السياسة والجغرافيا* 4/13 (2008)، الصفحات 23 – 701؛ إيليا زريق، "بناء فلسطين من خلال ممارسات الرقابة"، *المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط* 2/28 (2011)، الصفحات 27 – 205.

³⁰ علماً أن نظام الحواجز والتصاريج يعود إلى بداية التسعينيات.

³¹ لا يقتصر مصطلح "جدار الفصل" على الحواجز نفسها فحسب، وإنما يشمل، أيضاً، أنواعاً مختلفة من آليات السيطرة التي أصبحت جزءاً من كيفية عمل الجدار. انظر ميراف عمير. "على حدود اللاتحديد: جدار الفصل في القدس الشرقية"، *السياسة والجغرافيا* 4/16 (2011)، الصفحات 68 – 92.

³² قانون المواطنة ودخول إسرائيل (الأمر المؤقت) – 2003. منع هذا التعديل غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية من غزة من التقدم بطلبات لم الشمل الأسري مع أزواجهم/زوجاتهم بغض النظر عن حملهم مواطنة أو إقامة دائمة، كما هو الأمر في حالة الفلسطينيين في القدس. انظر مازن مصري. "الحب مع وقف التنفيذ: الديموغرافيا والقانون المقارن والأزواج الفلسطينيون أمام المحكمة الإسرائيلية العليا"، *الدراسات الاجتماعية القانونية* 3/22 (2013)، الصفحات 9 – 34.

الجزري في حياة المقدسين قبل الجدار وفي أعقابه (مع كل التشديدات المفروضة على من يقعون ضمن حالة الإقامة الدائمة) في الكيفية التي يتحدث فيها المقدسيون عن حياتهم قبل بناء الجدار.

ذكر بعض من تمت مقابلتهم القرارات "غير المحسوبة"³³ التي قاموا بها "قبل بناء الجدار"، أو قبل إجراءات لم الشمل للأزواج الذين يحمل أحدهم الهوية المقدسية، ويتزوج من حامل هوية الضفة الغربية، أو للآباء والأمهات الذين لم يسجلوا أطفالهم في القدس قبل العام 2003، فإن العيش مع نتائج هذه القرارات "غير المحسوبة" أصبحت بمثابة عبء يومي في حياتهم.

مقابلة مع سيدة مقدسية بعمر الثلاثينات وتحمل شهادة البكالوريوس من جامعة بيرزيت:

الطالبة- اه، ما كان عائق مكانكم إنو يصير في ارتباط بسبب الهوية الفلسطينية؟

السيدة- ما فكرناش في الموضوع فترتها يعني خلص إنو كان في توافق وإنو وافقنا وارتبطنا، ما فكرناش إنو الهوية رح تكون عائقاً أولاً إشي هيك. يعني ما كانت هي سبب حتى تفكير يعني ما فكرنا بالموضوع.

الطالبة- يعني أيام الجامعة ما كان أي تفكير إنو أنا مثلاً قدس وهو ضفة

السيدة- لألاً

مقابلة مع رجل مقدسي في منتصف العشرينيات من عمره يحمل شهادة بكالوريوس من جامعة بيرزيت:

الطالب- سمعت إشي من أهلك إنو ليش ما سجلوكم هويات قدس، مع إنو كان بإمكانهم بالفترة هديك إنهم يسجلو

السيد- حكيتك ما كان الوضع القائم حالياً اللي بنعيشه هلاً بألفين، من بعد الـ2004 و2003 لحد الـ2017 هلاً ما كان، كلشي بختلف، كل إشي، ما كانوا والله الناس يحسبو هادا حساب قبل الـ92، حتى قبل الـ92، لأنو ما كان موجود لا سلطة، كنا خاضعين تحت اللي هي ما تسمى الإدارة المدنية، فأكد يعني بشكل عائق كبير ع هادا الأساس الموضوع.

إن العيش في ظل الإطار التنظيمي المهدّد الذي يتمثل بحمل "الهوية المقدسية" يحيل القانون في نظر الفلسطينيين إلى سلطة قسرية تمتلك القدرة والنية لسلب الحقوق منهم في أي وقت ودون منح الحماية أو الأمان لهم. ووصف أشخاص عدة ممن يحملون الهوية المقدسية هذا الإطار التنظيمي بأنه نظام معقد ومركب يفرض سلطة مطلقة للتحكم والتدخل في حياتهم بعشوائية ومباغته تحيل التنبؤ بحالتهم وأوضاعهم أمراً مستحيلاً.³⁴

كما وصف عدد ممن قابلناهم التعاطي مع القانون بأنه ينطوي على "مطالب مستحيلة وعيثة"، وأنه "إجراء من المعاناة"، وتنتج عنه أعباء اقتصادية كبيرة. بالنسبة للبعض، يحثهم هذا الأمر على عدم الانخراط والمشاركة في النظام القانوني في المقام الأول، وعادةً ما يحاولون تجنبه حتى في الحالات التي يمنحهم القانون حقاً أو نصاباً قانونياً في المحاكم الإسرائيلية، وذلك خشية التعرض لمشكلات قانونية قد تستخدمها السلطات الإسرائيلية ضدهم.

³³ انظر: دعاء حمودة، وليالي حمایل، ولین ویشمان. "ما وراء المادية والمكان: القدس الشرقية، كفر عقب وسياسة المعاناة في الحياة اليومية"، *حوليات القدس* 65 (2016)، الصفحات 35 – 50، في الصفحة 40.

³⁴ المصدر السابق، الصفحات 43 – 44.

الأثر على الحياة اليومية

تربط الأطر التنظيمية الإسرائيلية المشددة التي تمس دوائر الحياة الخاصة لحملة الهوية المقدسية بين الوثائق والتسجيلات من جهة، وبين الوجود الفعلي (بالمعنى القانوني)³⁵ للأشخاص أنفسهم من جهة أخرى. ويبدو هذا جلياً في وعي الأفراد لسلطة الوثائق، وبخاصة وثائق التعريف الشخصية، وأهمية التسجيل في حياتهم اليومية، إذ إن عدم وجود الوثائق يعادل "الهواء" واللاوجود والغياب، بغض النظر عما إذا كان الشخص نفسه أو ملكيته أو علاقاته الاجتماعية موضع التسجيل أو التوثيق، كما أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

كما تمثل الوثائق في السياق الفلسطيني آليات حكم متقلبة، ولا يمكن التنبؤ بها نظراً لمعانيها وتفسيراتها المتغيرة تحت الاحتلال.³⁶ وبالتالي، فقد طور حملة الهوية المقدسية وعياً حول تبعيتهم القانونية باعتبار أنها تعرضهم للخطر، ومصدر ضعف وتهديد، وأيقنوا تبعات صفة "المزدوجة" للوثائق التعريفية الشخصية التي خلقت مسافة وبعداً بين ذاتهم المادية/البيولوجية وذاتهم القانونية.³⁷ من هنا فإن التجاء المقدسي إلى حسابات حياتية يومية، ما هي إلا طريقة لردم هذه الهوة ما بين ذاته المادية/البيولوجية والقانونية، ضمن إطار التنظيم المتمثل بالهوية المقدسية، فعليه يقع، في النهاية، "طائل إثبات" وجوده وتبعيته القانونية. من هذا المنطق، فإن حماية الهوية على المديين القريب والبعيد، تعكس وجوداً مكثفاً للحالة القانونية التي "تعيش" مع حياة الأفراد اليومية. تُبنى التبعية القانونية المنبثقة عن هذا الإطار التنظيمي على التهديد المستمر بأن يصبح الفرد غير قانوني. وعليه، يجب على الحسابات أن تغطي جوانب الحياة كافة، على المديين القصير والبعيد، بما في ذلك مكان الولادة، والإقامة، والتعليم، وتسجيل الزواج، والتواجد في المنزل في أوقات معينة. نتيجة لذلك، أصبح حملة الهوية المقدسية طلبة متمرسين في القوانين والبيروقراطيات التي تمس حياتهم، إضافة إلى مختلف المواعيد المهمة، والسلطات، والإجراءات ذات العلاقة، والنماذج، والتبعات القانونية. فعدم الإلمام بتفاصيل القوانين، من شأنه أن يهدد قدرة الفرد على الحفاظ على مكانته القانونية كحامل للهوية المقدسية. ويتبدى ذلك، أيضاً، في إشارة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن تبعات سلب الهوية المقدسية، تعني العيش في حالة من التعطيل وانعدام الجنسية، حيث إنه ليس من السهل الحصول على هوية الضفة الغربية في حال سُلِبَت الإقامة الدائمة في القدس.³⁸

أوجد تكثيف التنظيمات حول الحياة اليومية لحاملي الهوية المقدسية على مدار العقدين الماضيين تمييزاً بين العيش في القدس، والعيش كحامل للهوية المقدسية. فعلاقة السكان بالمدينة أصبحت تحدد بوثيقة الهوية المقدسية عوضاً عن النظر إلى القدس كمدينة، وبالتالي فإن معنى "العيش في القدس"، بناءً على أجوبة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يصف الوجود المادي ضمن الحدود البلدية للقدس.

³⁵ لفهم أعمق للوثائق كسلطة في الحياة اليومية للفلسطينيين، انظر: كيلي، "الحياة الموثقة"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 89.

³⁶ المصدر السابق، الصفحات 89 – 107.

³⁷ المصدر السابق، الصفحات 90 – 2.

³⁸ ميراف عمير. "حول حدود الحميمية: جدار الفصل في القدس الشرقية"، السياسة والجغرافيا 4/16 (2011)، الصفحات 92 – 768، في الصفحة 784.

وتعد المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين³⁹ -والتي على الرغم من عزلها من مسار جدار الفصل، فإنها تبقى تحت صلاحيات بلدية القدس الإسرائيلية- إحدى الحالات العنصرية التي أوجدها جدار الفصل.

باتت هذه المناطق الرمادية⁴⁰ ضمن المساحات السكنية القليلة المتاحة لأولئك الذين يسعون إلى حماية هويتهم المقدسية، من خلال تقديم إثبات على أن "مركز حياتهم" يقع ضمن الحدود البلدية. ولكن في الوقت ذاته، وبالنظر إلى سياسات التخطيط المشددة، فإن هناك نقصاً شديداً في أماكن السكن، ولا يستطيع الكثير من الفلسطينيين تحمل كلفة العيش ضمن حدود المدينة.⁴¹ كما أن هناك الكثيرين ممن تزوجوا حاملي هوية الضفة الغربية، وهم غير قادرين على الحصول على تصريح الإقامة في القدس، وعليه، وإن يتم اعتبار الفلسطينيين القاطنين في هذه المناطق بأنهم يعيشون في القدس من وجهة النظر القانونية، فإنهم في الوقت ذاته معزولين مادياً عن الحياة اليومية والنسيج الاجتماعي للمدينة.

أحدثت هذه الظروف تغييرات جذرية على مفهوم "العيش كمقدسي"، إذ حصرت علاقة الأفراد مع المدينة ببطاقة الهوية والوثائق والحالة القانونية. من هنا، فإن الرابط الذي يجمع المدينة وحاملي الهوية المقدسية الذين يعيشون في هذه المناطق الرمادية، بات يحدد بالأطر التنظيمية والوثائق والبيروقراطية والرقابة المؤسسية على "تصنيف الفلسطينيين على أنهم مشتبه بهم"،⁴² وليس على مواطنهم المعاشة والممارسة في القدس. إن لهذه التصنيفات تبعات سياسية تعمق التمييز بين حاملي هوية القدس وهوية الضفة الغربية، وبين أولئك الذين يعيشون خارج الجدار أو داخله.

مقابلة مع سيدة مقدسية في الثلاثينيات تحمل درجة البكالوريوس من جامعة بيرزيت:

الطالبة- يعني السؤال الأخير اللي ممكن نطرحه، إنتي حاسة إنو اختلاف الهوية أو تفصيلات الاحتلال إلنا كهويات، بأثر كثير على حياتنا، يعني لو كلنا بهوية واحدة بنفس الامتيازات، يكون في اختلاف؟

السيدة- آه طبعاً، بكل المجالات أكثرها السكن، خيارك للسكن، هذا أكثر إشي ممكن يعوقك إنو أي إشي إلو بديل، حتى المدارس سمحوا لك في بديل إلها، الإشي الوحيد اللي لهأهمة مصرين عليه بإصرار ويعني بكل شراسة زي ما بحكوها، وبزهقوا الناس فيه هاي هي السكن. يعني إنتي اتطلعي لو تيجي تتطلعي وتعاودي تُلقي تقولي تاريخيا كفر عقب ليش هيك صارت؟ إنو الناس مضطرين يسكنو في كفر عقب، فهي الأساس الأساس السكن. هي أساس المشكلة السكن ولا إشي يعني ما تبقى كله انحل حطوا لك مدارس، وحطوا لك أشياء مثلاً مراكز صحية، وحطوا كل إشي، إلا السكن. إحنا مصرين اللي بدو ييجي ياخذ هوية قدس يثبت حاله وتضلها الهوية معاه لازم يسكن قدس.

يتجلى التمييز بين القدس كهوية والقدس كمدينة في وصف من تمت مقابلتهم للمقيدات التي تفرضها الهوية على مكان السكن كشرط يفرضه إطار هوية القدس التنظيمي. فالحرمان من حرية اختيار

³⁹ برزت هذه المناطق "كمناطق مستثناة" بعد بناء الجدار الذي تتبع خط حدود البلدية في غالبية المناطق، ولكنه استثنى بعض المناطق مثل كفر عقب، حيث يسكن عدد كبير من السكان الفلسطينيين؛ أي إن الجدار عمل كأداة ديموغرافية للتقليل من عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس: المصدر السابق، الصفحات 778 - 9.

⁴⁰ منذ بناء الجدار، ازداد عدد السكان في اثنتين من هذه المناطق (شعفاط وكفر عقب) إلى ما يقارب 70 إلى 90 ألف نسمة، وهو ما يعادل ربع سكان القدس الفلسطينيين: انظر: كانديس جراف. "جيوب انعدام القانون في "واحة العدالة"، **حوليات القدس** 58 (2014)، الصفحة 18.

⁴¹ حول عدم قانونية بناء البيوت في القدس، انظر: آيرس برافيرمان. "سلطة عدم القانونية: هدم البيوت والمقاومة في القدس الشرقية"، **القانون والتحرر الاجتماعي** 2/32 (2007)، الصفحات 333 - 72. شهد العقدان الأخيران زيادة رئيسية في سعر الملكيات في الأحياء الفلسطينية ضمن حدود البلدية، بما في ذلك البلدة القديمة، وذلك بفعل سياسة تفعيل الضرائب الإسرائيلية، والطلب العالي على المساكن داخل الجدار.

⁴² هيلغا طويل - سوري. "بذخ الرقابة: دولة الأمن في إسرائيل"، **حوليات القدس** 56/68 (2016)، الصفحة 58.

مكان السكن يفاقمه "منظومة رقابة" مشددة تتضمن سلطات إسرائيلية متعددة،⁴³ وأدوات متعددة⁴⁴ تتدخل في دوائر الحياة اليومية الخاصة، وفي خصوصية حاملي الهويات المقدسية.⁴⁵ مقابلة مع سيدة مقدسية في ثلاثينياتها، وتحمل درجة البكالوريوس من جامعة بيرزيت:

السيدة- أجو وفحصوني، فحصو إنو أنا موجودة بالبيت.

الطالبة- يعني تأكدوا إنك فعلاً موجودة والمكان مش وهمي؟

السيدة- بتكون زيارة مفاجئة، ويكون ما بحكيلك ولا إشي، بيحي بتلاقيه بدق الباب بدخل بتطلع ع كل إشي، على تفاصيل التفاصيل بتطلع.

الطالبة- شو قصدك تفاصيل التفاصيل؟

السيدة- يعني البامبرز تبع البيبي وبين؟ إنو نضيف ولا وسخ مثلاً؟ عادي ممكن يسألو هذا السؤال، حليب البيبي، بنام وبين؟ كذا، يعني لدرجة إنو

الطالبة- بسأل إذا في أغراض شخصية للزوج عشان يتأكد إذا عايش معك؟

السيدة- أه بتطلع مهو طبعاً يفتح الخزائن بتطلع وبين كنادره وبين أواعيه وبين كذا وبين الغسيل؟ بتطلعو عالغسيل إذا في غسيل منشور إذا في غسيل بالغسالة، يعني بتطلعو على كل إشي، يعني تفاصيل الحياة اليومية العائلية لكل حدا، من أبسطها لأعدها، بتطلعو عليها وبسألو عليها. حتى بسألو بطريقة كمان إنو يعني مستفزة ممكن يستفزو اللي قدامهم. يعني أنا ساكنة عند دار أهلي، في كفر عقب يعني ممكن يسألو زوجي إنو إنت كيف متحمل إنو إنت تسكن عند دار حماك؟ ليش تسكن عند دار حماك إنت بتقدر تسكن في بيت، طبعاً يكونو عارفين بيته الأصلي وبيت أهله، إنو مثلاً بسألوه هو بيت أهلك ملك ولا مش ملك؟ طب إنت ليش تترك من هناك لتيجي هون؟ ف بسألو كثير أسئلة يحاولو يستفزو فيها اللي قدامه يعني.

هوامش القانون (وعدمه) في القدس

كانت كفر عقب⁴⁶ إحدى المناطق التي استئنيت بفعل جدار الفصل من القدس، ولكنها تعتبر جزءاً من حدود سلطة بلدية القدس الإسرائيلية. بذلك تقع المنطقة تحت حكم مزدوج لإطارين تنظيميين في آن واحد، حيث إن بعض أجزائها تمثل تحت حدود سلطة بلدية القدس (على الرغم من وقوعها خارج جدار الفصل) في حين تتبع أجزاؤها الأخرى لسلطة المناطق المصنفة (ج) وفقاً لاتفاقات أوسلو، وقد حكمها مجلس قروي منذ العام 1996.⁴⁷

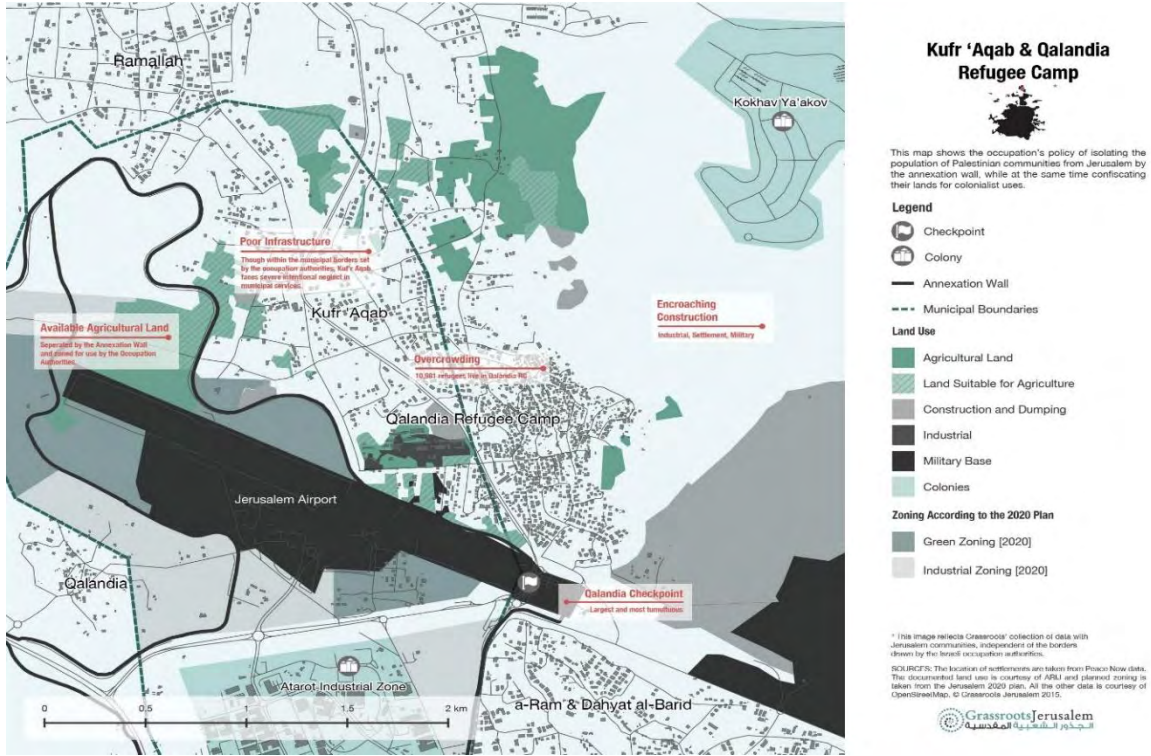
⁴³ إحدى أهم المؤسسات التي تطبق سياسات الرقابة هي مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، وهي تحضر بكثرة في حوارات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم؛ إذ غالباً ما يتعرض المقدسي لخروقات خصوصيته أو للإزعاج عندما يقرر موظفو هذه المؤسسة القيام بزيارات تفتيش مفاجئة لمنزله، لفحص ما إذا كان المنزل مأهولاً بالفعل.

⁴⁴ طويل – سوري. "بذخ الرقابة"، مصدر سبق ذكره، الصفحة 60. تتضمن هذه المنظومة: "الإحصاء السكاني، وسجلات السكان، ومتطلبات الهويات والمواطنة، وتصاريح الدخول".

⁴⁵ انظر أيضاً: حمودة، وحمائل وويلشمان. "ما وراء مادية المكان"، مصدر سبق ذكره، الصفحات 44 – 5.

⁴⁶ هناك طبعاً مناطق توجد تحت هذه الظروف نفسها؛ مثل مخيم شغاف، وراس خميس، ولكننا اخترنا أن نركز على كفر عقب بسبب أن غالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والذين انخرطوا في هذا المشروع، كانوا من قاطنيها.

⁴⁷ جراف، "جيوب اللاقانون في "واحة العدالة""، مصدر سبق ذكره، صفحة 19.



تنتج هذه الازدواجية على أرض الواقع غياب سلطة محلية⁴⁸ تنفيذية فاعلة، يمكن أن تكون مسؤولة عن إدارة احتياجات السكان، إذ إن هناك نقصاً حاداً في الخدمات البلدية، والبنية التحتية ضعيفة. ولد وضع الازدواجية البلدية في كفر عقب حالة من الارتباك وغياب النظام، كما أنتج فراغاً قانونياً جعل المنطقة تصبح "جيباً من جيوب اللاقانون"⁴⁹، ما أتاح تفشي أشكال متنوعة من الممارسات غير القانونية؛ بدءاً بانتشار المخدرات، وانتهاءً بعشوائية البناء التي تبدو جلية من خلال تكاثر الأبنية العالية، كنوع من فوضى البناء السكني المكثف والسريع وغير الرسمي.⁵⁰

نتج عن غياب السلطة التنفيذية المركزية والمحلية والمجتمعية أشكال عدة من الممارسات اليومية العشوائية، تتمثل في طريقة تأسيس وتشغيل المؤسسات العامة، بما في ذلك المدارس، والمراكز الصحية، دون إشراف حكومي مناسب. وقد أشار عدد ممن قابلناهم إلى أن بعض المؤسسات العامة الحيوية (مثل المدارس)، نشأت في المنازل الخاصة، ويديرها القطاع الخاص دون إشراف أو تنظيم.

منح هذا الوضع صلاحيات واسعة للقطاع الخاص والربحي لتحديد ظروف عمل المعلمين؛ مثل تحديد الحد الأدنى للأجور، أو التعويض عن الإجازات. وقد أشار بعض من قابلناهم، إلى أنه أحياناً يطبق أرباب العمل قانون التشغيل الإسرائيلي (الذي يعتبر أنه يقدم معايير عمل أعلى)، في حين أن غالبيتهم يطبق القانون الفلسطيني، أو ببساطة يضعون معاييرهم الخاصة. كما تنعكس هذه الصلاحيات الواسعة غير الخاضعة لأي إطار تنظيمي في قرارات أرباب العمل حول المناهج التي يتم تدريسها في مؤسساتهم، فبعضهم يطبقون المنهاج الفلسطيني، وبعضهم يختار المنهاج الإسرائيلي دون أي نوع من التفسيرات، كما أشار بعض المعلمين.

⁴⁸ في بعض المقابلات، أشار السكان إلى أن السلطة الفلسطينية قامت مؤخراً بتصنيف كفر عقب كمجلس بلدي. ولكن ليس لهذا المجلس تأثير تنفيذي حقيقي. على سبيل المثال، ليس لهذا المجلس سلطة على التخطيط أو البنية التحتية، كما أنه لا يمتلك القدرة المالية للتعامل مع هذه الأمور.

⁴⁹ جراف، "جيوب اللاقانون في "واحة العدالة""، مصدر سبق ذكره، الصفحات 13 – 29.

⁵⁰ "الأحياء الفلسطينية للقدس الشرقية خلف الجدار"، مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة/نشرة العمل الإنساني الشهرية، تموز، 2016.

ينظر بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى الهجرة الجماعية المتسارعة لحاملي الهوية المقدسية من مناطق "داخل" الجدار إلى كفر عقب على أنها السبب وراء عدم قدرتهم على خلق حس بالانتماء لمجتمع محلي. فقد أفاد بعض من قابلناهم من كفر عقب، سواء أكانوا من السكان الأصليين لهذه المنطقة أم لا، بأن الدافع للعيش مرده أزمات متعددة تحدّ من خلق التزام اتجاه المكان، أو وجود رؤية بعيدة الأمد للحياة المجتمعية فيه. وهم ينظرون إلى حياتهم في كفر عقب كوضع مؤقت ومجمد، لأن "إسرائيل قد تعلن هذه المنطقة في أي وقت على أنها ليست جزءاً من القدس"، الأمر الذي يفسر بالنسبة لهم سماح إسرائيل بالبناء غير القانوني في كفر عقب وغيرها من المناطق "خارج" الجدار، في حين تمنع هذا الشكل من البناء في المناطق "داخل" الجدار.⁵¹

مقابلة مع محامٍ مقدسي في الستينيات من عمره:

يعني كان الواحد بيني بيت (بدون ترخيص)، كانوا يهدوه فوراً، لحد هذي اللحظة في أماكن أخرى يهدو البيوت اللي بتتبنى بدون ترخيص، لكن ليش لم يهدمو البيوت اللي بنيت في كفر عقب؟ ... هو رغبة إسرائيل في تهجير السكان (الفلسطينيين) من داخل القدس إلى هذي المنطقة اللي هي تعتبر خارج أسوار القدس، خارج الجدار.

تمثل حالة كفر عقب العيش المتزامن في وضعين؛ أحدهما قانوني، والآخر غير قانوني. وفي حين أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى القدس "داخل" الجدار على أنها مكان يمثل القانون والنظام -حتى وإن كان ذلك بشكل قمعي واضطهادي- فقد عبروا كذلك عن وعيهم ونقدهم لما هو غير قانوني في كفر عقب.

الحياة تحت سلطة الهوية

يصعب تصنيف وتوصيف تأثيرات الهوية المقدسية على أولئك الذين يعيشون تحت سلطتها، حيث إنها تغطي مدى زمنياً ومكانياً غير محدود، ودائماً ما تمتد إلى أبعاد جديدة في دوائر الحياة اليومية الخاصة والعامة للمدينة. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت المقابلات أن سلطة هذه الهوية قد ولدت ذوات قانونية ضعيفة في مواجهة آثار تلك السلطة وممارساتها ونواياها، ولكنها متيقظة لها، وحذرة منها في الوقت ذاته. وفي حين أن طائل الحياة اليومية في هذه الظروف يبيت ثقيل جداً، ويحد من مساحات ممارسة المواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية النشطة في القدس، فإن التيقظ والفهم لدى السكان يظهر مناطق ضبابية بين القانونية والتبعية التي تدل على أن هوية القدس لا تحكم قبضتها التامة على وعي حامليها وممارساتهم. ضمن هذه المناطق الضبابية من القانوني، يتصرف حملة الهوية المقدسية ليس كذوات تابعة وخاضعة للقانون فحسب، ولكن، أيضاً، كحملة للهوية وللحقوق السياسية والتاريخية في امتلاك هذه الهوية. بذلك -للمفارقة- يكون حملة الهوية المقدسية ينتجون ويؤثرون، أيضاً، في معاني وحدود الهوية وإطارها التنظيمي.

⁵¹ تشير جراف في "جيوب اللاقانون"، مصدر سبق ذكره، صفحة 20، إلى أن إسرائيل توقفت عن تنظيم لأبنية في هذه المناطق منذ بناء الجدار، وأن مفتشي المباني في المدينة توقفوا عن المجيء إليها، في حين بدأ المقاولون ببناء مبانٍ ضخمة كشقق سكنية.

الخاتمة

سعى هذا المشروع إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالطرق التي تُصاغ فيها الأطر الناظمة لحياة الفلسطينيين في سياقات معيّنة، من ضمنها أنماط الحكم النيوليبرالية التي سيطرت على الحياة اليومية للفلسطينيين منذ أوسلو. للإجابة عن هذا الجانب من البحث، يحدد التقرير عدداً من هذه الأطر، ومن ضمنها الأطر المبنية على الهوية، وغيرها مما يخص مجموعات معينة مثل المزارعين. لكن الواقع المركب لهذه الأطر، يلف التمييز فيما بينها بالضبابية، ويخلق تفاوتاً وتبايناً بين الأطر القانونية كنصوص، والأطر القانونية كتجربة معاشة. تُظهر دراسات الحالات المختلفة التي تم التطرق إليها في هذا التقرير، تعددية وتراكمية الأطر التنظيمية التي تتجاوز المكان والمساحة المحددين. كما يتناول التقرير بعض المجتمعات الفلسطينية التي تعيش في مساحات غير منظمة تغيب عنها السلطات التنفيذية والقوانين، وتصبح الحياة مجردة من التنظيم والقونة.

وعليه، فإننا لا نعتبر الأطر الناظمة التي تناولها التقرير أنها القاعدة الوحيدة التي يمكن تبنيها لدراسة مشاركة وعلاقة المجتمع مع القانون، علماً أننا نعي أن التفاعل مع مثل هذه الأشكال من الأطر الناظمة هو نتيجة الهيكليات والبنى القانونية المفروضة من السلطات الإسرائيلية. لذلك، يدعو هذا التقرير إلى المزيد من التحري النقدي المستقبلي حول كيفية تعريف الأطر الناظمة في السياق الفلسطيني، من أجل تحدي هيمنة التأطير الإسرائيلي للحياة الفلسطينية.

كما تناول المشروع دور الفلسطيني كذاتٍ فاعلة ضمن هذه الأطر الناظمة، فقد تحرى التقرير أشكال خضوع الفلسطينيين لمختلف الأطر الناظمة، وكيف يرونها ويتحدونها ويفاضونها. للإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وظف التقرير تحليلاً اجتماعياً قانونياً لتجارب الحياة الحقيقية، وتعتبر هذه المنهجية والتأطير الفكري محاولة معمقة لوضع المواطن الفلسطيني في صدارة الدراسات المتعلقة بالمجتمع وعلاقته مع هذه الأطر.

يخلص التقرير عامةً إلى أن هذه المنظومة من الأطر الناظمة، تعرّف الفلسطيني كذاتٍ "غير قانونية" بكونه يحيا في حالة من عدم اليقين والضبابية الدائمة. يقصي هذا الشكل من الخضوع القانوني الفلسطيني بشكل قسري من بيئته التاريخية والسياسية والاجتماعية، ويبدّل هذه البيئة بمساحات محتضرة مثل حالة المزارعين، أو بمساحات مثل كفر عقب. من هنا، فإن هذا التقرير يستشرف لأبحاث مستقبلية في علم الاجتماع في السياق الفلسطيني، استفادتها من دراسة تعاطي الفلسطينيين مع الأطر القانونية، إذ إن ذلك يسلط الضوء على معاني وسلوكيات الفرد الفلسطيني باعتباره ذاتاً فاعلة عادةً ما تُعتبر "خارج" القانون.

تعالج أبحاث سلسلة «أوراق بحثية» بشكل
مختصر قضايا تحليلية معينة، أو خلفيات
بحثية ومقاربات جديدة، أو اتجاهات بحثية
مستجدة.



معهد موطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatn Institute for Democracy and Human Rights



www.muwatn.birzeit.edu